

اجتماع الجمعية العامة غير العادية

شركة لومي للتأجير
(الاجتماع الأول)

المكان عبر وسائل التقنية الحديثة

الأحد، 6 محرم 1448هـ (الموافق 21 يونيو 2026م)

التاريخ

الساعة 7:45 مساءً

الوقت



جدول أعمال الاجتماع

اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة لومي للتأجير

جدول أعمال الاجتماع

1	الاطلاع على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشتها. (مرفق)
2	الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشته. (مرفق)
3	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م بعد مناقشته. (مرفق)
4	التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوات من السنة المالية 2026م، والربع الأول من السنة المالية 2027م، وتحديد أتعابه.
5	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
6	التصويت على صرف (3,075,000) ريال سعودي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
7	التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيات الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
8	التصويت على تحويل رصيد الاحتياطي العام البالغ (29,476,955) ريال سعودي، ورصيد الاحتياطي الآخر البالغ (26,091,205) ريال سعودي، كما في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، إلى رصيد الأرباح المبقاة.
9	التصويت على تعديل النظام الأساس للشركة بإضافة مادة بعنوان "المشاركة والتملك في الشركات". (مرفق)
10	التصويت على الأعمال والعقود التي تمت خلال عام 2025م بين شركة لومي للتأجير والبنك السعودي للاستثمار، والتي لرئيس مجلس الإدارة المهندس/ محمد بن صالح الخليل مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لوجود عضوية مشتركة في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة التسهيلات البنكية المتمثلة في ترتيبات التمويل مع البنك والحركة المتعلقة بأصل التسهيلات البنكية مبلغ (198,834,000) ريال سعودي، وقيمة المبيعات المتمثلة في الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات مبلغ (285,789) ريال سعودي، وقيمة التحصيلات المتمثلة في المبالغ المحصلة من عقود تأجير المركبات مبلغ (109,828) ريال سعودي، وقيمة مصروف الفائدة على التسهيلات البنكية مبلغ (19,288,122) ريال سعودي، وقيمة مدفوعات الفائدة المتمثلة في المبالغ المسددة مقابل مصروف الفائدة على التسهيلات البنكية مبلغ (20,849,981) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

جدول أعمال الاجتماع

11

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت خلال عام 2025م بين شركة لومي للتأجير والشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ناتبت)، والتي لرئيس مجلس الإدارة المهندس/ محمد بن صالح الخليل مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لوجود عضوية مشتركة في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات مبلغ (52,148) ريال سعودي، وقيمة التحصيلات المتمثلة في المبالغ المحصلة من عقود تأجير المركبات مبلغ (84,523) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

12

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت خلال عام 2025م بين شركة لومي للتأجير ومجموعة سيرا القابضة، والتي لنائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم، وعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله بن ناصر الداود مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لوجود عضوية مشتركة في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات مبلغ (312,734) ريال سعودي، وقيمة المشتريات المتمثلة في رسوم المباني والمرافق الإدارية مبلغ (3,535,963) ريال سعودي، وقيمة المعاملات الأخرى المتعلقة بتسوية أرصدة الأطراف ذات العلاقة مبلغ (1,386,861) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

13

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت خلال عام 2025م بين شركة لومي للتأجير وشركة المسافر للسفر والسياحة، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله بن ناصر الداود مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لوجود عضوية مشتركة في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات مبلغ (5,003,554) ريال سعودي، وقيمة المشتريات المتمثلة في مصروفات حجوزات الفنادق وتذاكر الطيران وخدمات تقنية المعلومات مبلغ (7,764,020) ريال سعودي، وقيمة المعاملات الأخرى المتعلقة بتسوية أرصدة الأطراف ذات العلاقة مبلغ (1,274,131) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

14

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت خلال عام 2025م بين شركة لومي للتأجير والشركة العربية للخدمات الزراعية (أراسكو)، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ سليمان بن ناصر الهتلان مصلحة غير مباشرة فيها، وذلك لوجود عضوية مشتركة في مجلس الإدارة لدى الشركتين. بلغت قيمة المبيعات المتمثلة في الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات مبلغ (4,006,498) ريال سعودي، وقيمة التحصيلات المتمثلة في المبالغ المحصلة من عقود تأجير المركبات مبلغ (4,987,756) ريال سعودي. علماً بأنه لا توجد أية شروط أو مزايا تفضيلية في التعامل. (مرفق)

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

مقدمة

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال وأنظمة مالية وإدارة مخاطر مناسبة وفعالة هو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة ("المجلس"). وتتمثل أهداف لجنة المراجعة ("اللجنة") في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية هذه الأنظمة وتنفيذها بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

أعمال لجنة المراجعة

اجتمعت لجنة المراجعة خلال العام المالي 2025م عدد (8) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة الالتزام، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، وعليه قامت لجنة المراجعة بالأعمال التالية:

أولاً: القوائم المالية الأولية والسنوية

1. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
2. إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.
3. دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
4. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
5. دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
6. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة لها حسب طبيعة عملها وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ثانياً: المراجعة الداخلية

1. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والأنظمة المالية، وإدارة المخاطر على مستوى الشركة.
2. دراسة والاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية.
3. تفعيل آلية سياسة الإبلاغ للعاملين في الشركة بهدف تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية.
4. مراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية واعتمادها.
5. التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.

ثالثاً: المراجع الخارجي

1. مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمال فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مربياتها حيال ذلك.
2. التحقق من استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
3. الإجابة عن استفسارات المراجع الخارجي للشركة.
4. دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

رابعاً: مراجعة الالتزام

1. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجربها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مربياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
2. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
3. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
4. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.

رأي لجنة المراجعة

اطلعت اللجنة خلال اجتماعاتها على التقارير الدورية للمراجعة الداخلية، كما اجتمعت مع المراجع الخارجي، واطلعت على التقارير الصادرة من قبله. وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات الواردة ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية والأنظمة المالية وإدارة المخاطر.

واستناداً على ذلك، لم يتبين وجود ملاحظات جوهرية على نظام الرقابة الداخلية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية أو عمليات الشركة للعام المالي 2025م. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية أو نظام مالي أو إدارة مخاطر لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة، بل يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والأنظمة المالية وإدارة المخاطر، كما لا يوجد تعارض بين توصيات وقرارات لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة.

رئيس لجنة المراجعة
سليمان بن ناصر الهتلان

البند الأول

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

للاطلاع وقراءة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، يرجى زيارة الرابط التالي:

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م



البند الثاني

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر
2025م

للاطلاع وقراءة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م،
يرجى زيارة الرابط التالي:

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م



البند الثالث

تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31
ديسمبر 2025م



KPMG Professional Services Company

Roshn Front, Airport Road
P.O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية

واجهة روشن، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة لومي للتأجير ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

لسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (بتبع)

القيمة المتبقية للسيارات	
راجع الإيضاح رقم (٥) والإيضاح رقم (٧) من القوائم المالية.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت قيمة السيارات المملوكة للشركة ٢,٨١٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤م: ٢,٨٦٠ مليون ريال سعودي)، وتمثل ٩٥٪ (٢٠٢٤م: ٩٥٪) من إجمالي الموجودات غير المتداولة، والتي يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتعين على الإدارة تقييم القيمة المتبقية على الأقل في نهاية كل سنة مالية وتقييم ما إذا كان هناك أي مراجعة مطلوبة. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، يتم المحاسبة عن التغييرات كتغير في التقدير المحاسبي من خلال التغييرات في الاستهلاك المحتمل. تتأثر القيم المتبقية المستقبلية إلى حد كبير بالعمر الإنتاجي المقدر للسيارات، والاستخدام المحتمل، وقاعدة العملاء، والشركة المصنعة، والحالة العامة للسيارات، بالإضافة إلى تطور أسواق السيارات المستعملة. تختلف القيم المتبقية للسيارات التي تشغيلها الشركة في الوقت الفعلي للاستبعاد اعتماداً على العوامل المذكورة أعلاه، وبالتالي، فإن تقدير القيمة المستقبلية كما تم إجراؤه من قبل الإدارة يستند إلى عدد من التقديرات والافتراضات القائمة على الأحكام. قامت الشركة بتقييم القيم المتبقية لأسطول سياراتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية للشركة مثل: المبيعات الفعلية للسيارات المستعملة على مدار السنة والسنوات السابقة، وارتباط هذه القيم في نهاية السنة مع العوامل المذكورة أعلاه. نظراً لأهمية قيمة السيارات، وأهمية عدم التأكد من التقدير الذي ينطوي على تحديد القيم المتبقية للسيارات، اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي.</p>	<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي:</p> <p>حصلنا على فهم لعملية الإدارة والضوابط الرئيسية المتعلقة بتحديد القيم المتبقية للسيارات ومراجعتها بشكل دوري. ناقشنا وقيمنا الافتراضات الرئيسية التي تستند إليها القيم المتبقية (بما في ذلك فترة الاحتفاظ بالسيارات/العمر الإنتاجي، والاستخدام المتوقع وحالتها عند الاستبعاد، وتكوين الأسطول حسب العلامة التجارية/الفئة، واتجاهات سوق السيارات المستعملة).</p> <p>اختبرنا دقة البيانات المستخدمة في تحليل القيمة المتبقية من خلال مطابقة معلومات الاستبعاد المختارة (بما في ذلك المتحصلات وتفصيل السيارات والتواريخ) مع المستندات الداعمة والسجلات المحاسبية.</p> <p>أجرينا مقارنة بأثر رجعي لنتائج الاستبعاد الأخيرة مع القيم المتبقية المطبقة لتقييم ما إذا كانت النتائج السابقة لا تزال متسقة مع افتراضات الإدارة.</p> <p>قمنا بإعادة احتساب استهلاك السيارات للتأكد من أن القيم المتبقية تظهر بشكل صحيح في سجل الموجودات الثابتة وجداول الاستهلاك.</p> <p>في الحالات التي تم فيها استخدام معلومات التقييم الخارجية كأداة للتحقق من صحة المعلومات، قمنا بتقييم نطاق وأساس هذه المعلومات ودرسنا مدى ملاءمتها في تأكيد صحة افتراضات الإدارة بشأن القيمة المتبقية.</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي ٨، بما في ذلك الإفصاح عن الأحكام الرئيسية وعدم التأكد من التقديرات، مع ملاحظة أنه لم يتم إجراء أي تغيير على القيم المتبقية خلال السنة.</p>



تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها،

ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن يُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.



تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (يتبع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة لومي للتأجير ("الشركة").

كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في: ١٥ رمضان ١٤٤٧ هـ
الموافق: ٤ مارس ٢٠٢٦

البند التاسع

تعديل النظام الأساس للشركة بإضافة مادة بعنوان
"المشاركة والتملك في الشركات"

نوع التعديل	النص المقترح	النص الحالي	عنوان المادة
إضافة مادة جديدة	يجوز للشركة أن تؤسس بمفردها شركات أياً كان شكل الشركة وفقاً لأحكام نظام الشركات، أو أن تشترك مع الغير في تأسيسها، كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو أن تندمج معها، وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص، على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها.	لا يوجد	المشاركة والتملك في الشركات

البند العاشر إلى الرابع عشر

الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة غير مباشرة فيها



KPMG Professional Services Company

Roshn Front, Airport Road
P.O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية

وأحية روشن، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة لومي للتأجير حول التبليغ من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (شركة مساهمة سعودية)

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة لومي للتأجير ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ من مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم (١)، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ من مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل مجلس إدارة شركة لومي للتأجير ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

٣# المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.



تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

السادة مساهمي شركة لومي للتأجير (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات شركة لومي للتأجير

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالية من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختبار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعدة بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات المراجعة أو الفحص للمعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها بشكل مناسب، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من المكتب تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.



تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤولياتنا (يتبع)

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناء عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة التي يكون فيها لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة؛
- على أساس العينة، الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و / أو العقود المذكورة في التبليغ؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح رقم (١٤) من القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.



تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة لومي للتأجير بشأن التبليغ من مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

لسادة مساهمي شركة لومي للتأجير (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيود على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في: ٢٦ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ
الموافق: ١٣ مايو ٢٠٢٦ م

التاريخ: ٢٣ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٠ مايو ٢٠٢٦ م

تبلغ من مجلس إدارة شركة لومي للتأجير إلى: السادة مساهمي شركة لومي للتأجير (شركة مساهمة سعودية)

الموضوع: التعاملات البنينة بين شركة لومي للتأجير وبعض الشركات المرتبطة بأعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تود شركة لومي للتأجير ("الشركة") بإحاطة السادة المساهمين الكرام علمًا بالتعاملات البنينة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م بين الشركة وعدد من الشركات المرتبطة ببعض أعضاء مجلس إدارة الشركة، وذلك استنادًا إلى متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر في المملكة العربية السعودية.

(١) بيان بأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة وطبيعة العلاقة:

الاسم	المنصب
المهندس/ محمد بن صالح الخليل	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبدالله بن ناصر الداود	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ ياسر بن عبدالعزيز القاضي	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ سليمان بن ناصر الهتلان	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ خالد بن محمد العمودي	عضو مجلس إدارة

البند	الطرف ذو العلاقة	عضو/أعضاء مجلس الإدارة ذوو العلاقة	طبيعة العلاقة
١	البنك السعودي للاستثمار	المهندس/ محمد بن صالح الخليل	عضوية مشتركة في مجلس الإدارة
٢	الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ناتبت)	المهندس/ محمد بن صالح الخليل	عضوية مشتركة في مجلس الإدارة
٣	مجموعة سيرا القابضة	- الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم - الأستاذ/ عبدالله بن ناصر الداود	عضوية مشتركة في مجلس الإدارة
٤	شركة المسافر للسفر والسياحة	الأستاذ/ عبدالله بن ناصر الداود	عضوية مشتركة في مجلس الإدارة
٥	الشركة العربية للخدمات الزراعية (أراسكو)	الأستاذ/ سليمان بن ناصر الهتلان	عضوية مشتركة في مجلس الإدارة

٢) بيان بالمعاملات مع الشركات المرتبطة ببعض أعضاء مجلس الإدارة^١

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

البند	الطرف ذو العلاقة	التسهيلات البنكية	المبيعات	المشتريات	التحصيلات	مصرف الفائدة	مدفوعات الفائدة	المعاملات الأخرى
١	البنك السعودي للاستثمار	١٩٨,٨٣٤,٠٠٠	٢٨٥,٧٨٩	-	(١٠٩,٨٢٨)	(١٩,٢٨٨,١٢٢)	٢٠,٨٤٩,٩٨١	-
٢	الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ناتبت)	-	٥٢,١٤٨	-	(٨٤,٥٢٣)	-	-	-
٣	مجموعة سيرا القابضة	-	٣١٢,٧٣٤	(٣,٥٣٥,٩٦٣)	-	-	-	(١,٣٨٦,٨٦١)
٤	شركة المسافر للسفر والسياحة	-	٥,٠٠٣,٥٥٤	(٧,٧٦٤,٠٢٠)	-	-	-	١,٢٧٤,١٣١
٥	الشركة العربية للخدمات الزراعية (أراسكو)	-	٤,٠٠٦,٤٩٨	-	(٤,٩٨٧,٧٥٦)	-	-	-

وقد تمثلت طبيعة المعاملات المشار إليها فيما يلي:

- التسهيلات البنكية: تمثل ترتيبات التمويل مع البنوك، وتعكس الحركة المتعلقة بأصل التسهيلات البنكية.
- المبيعات: تمثل الإيرادات الناتجة من عقود تأجير المركبات.
- المشتريات: تشمل مصروفات حجوزات الفنادق، وتذاكر الطيران، وخدمات تقنية المعلومات، بالإضافة إلى رسوم المباني والمرافق الإدارية.
- مصرف الفائدة يمثل مصرف الفائدة على التسهيلات البنكية.
- مدفوعات الفائدة: تتمثل في المبالغ المسددة مقابل مصرف الفائدة على التسهيلات البنكية.
- التحصيلات: تتمثل في المبالغ المحصلة من عقود تأجير المركبات.
- المعاملات الأخرى: تتعلق بتسوية أرصدة الأطراف ذات العلاقة.

^١ جميع المبالغ بالريال السعودي.



طريق الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد، التعاون 12476
الرياض - المملكة العربية السعودية
Imam Saud Bin Abdulaziz Bin Mohammed road,
At Taawun, 12476, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

هذا وقد ترتبت على تلك المعاملات المشار إليها الأرصدة التالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م:

٣) الأرصدة المستحقة على الشركات المرتبطة ببعض أعضاء مجلس الإدارة^٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

٨٠٩,٨٣٨

٤,١٦٨

الشركة العربية للخدمات الزراعية (أراسكو)

الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية (ناتبت)

٤) الأرصدة المستحقة إلى الشركات المرتبطة ببعض أعضاء مجلس الإدارة^٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

١٥,٤٩٣,٩١٨

٢,٩٠٢,٢٢٧

١٤٥,٨٧٠,٥٩٢

مجموعة سيرا القابضة

شركة المسافر للسفر والسياحة

البنك السعودي للاستثمار

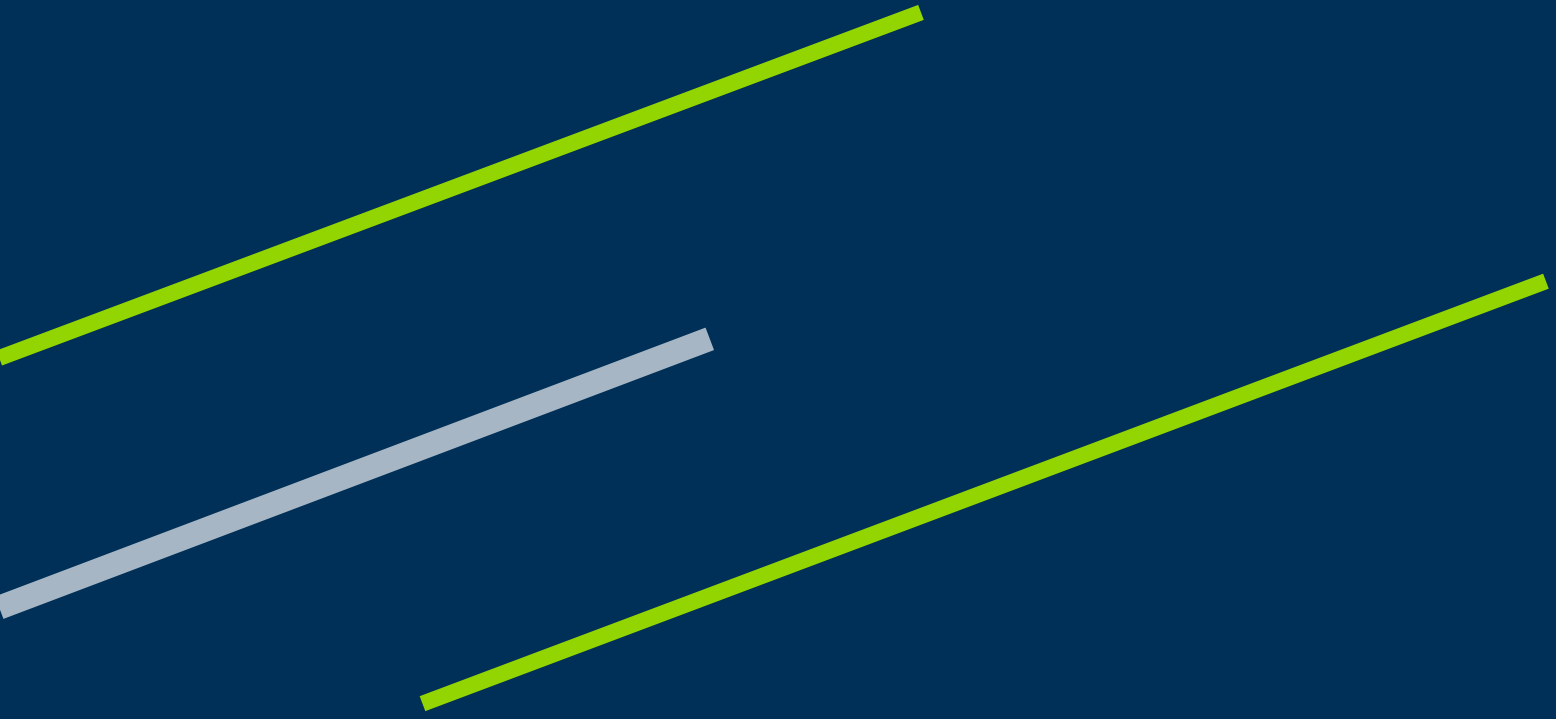
وقد تمت جميع المعاملات المشار إليها أعلاه في سياق النشاط الاعتيادي لأعمال الشركة، ووفقاً لنفس الشروط والأحكام المطبقة على تعاملات الشركة مع عملائها ومورديها، ودون منح أي مزايا أو شروط تفضيلية أو استثنائية للأطراف ذات العلاقة.

^٢ جميع المبالغ بالريال السعودي.

^٣ جميع المبالغ بالريال السعودي.

وبناءً على ما تقدم، جرى التوقيع على هذا التبليغ،

التوقيع	المنصب	الاسم
	رئيس مجلس الإدارة	المهندس/ محمد بن صالح الخليل *يتمتع عن المشاركة في التصويت على البندين رقم (1) و(2) لوجود مصلحة غير مباشرة.
	نائب رئيس مجلس الإدارة	الأستاذ/ أحمد سامر بن حمدي الزعيم *يتمتع عن المشاركة في التصويت على البند رقم (2) لوجود مصلحة غير مباشرة.
	عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ عبداللّٰه بن ناصر الداود *يتمتع عن المشاركة في التصويت على البندين رقم (2) و(4) لوجود مصلحة غير مباشرة.
	عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الراشد
	عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ ياسر بن عبدالعزيز القاضي
	عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ سليمان بن ناصر الهتلان *يتمتع عن المشاركة في التصويت على البند رقم (5) لوجود مصلحة غير مباشرة.
	عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ خالد بن محمد العمودي



طريق الإمام سعود بن عبدالعزيز
حي التعاون، الرياض 12476، ص.ب 6477
المملكة العربية السعودية

lumirental.com/ar